

## لا ثقة بحكومة حسان دياب



الذين يعرفون أن بلدهم في حاجة إلى حكومة من نوع آخر ومن مستوى مختلف وإلى أجوبة عن أسئلة منطقية يطرحها المواطن كل يوم. نعم، لبنان في "مازق"، لكن حكومة حسان دياب لن تنتقله منه، لا شيء سوى لأنه ليس أمامها سوى الحل الأمني تلجأ إليه، وهو حل مستورد من إيران من النوع الذي تلجأ إليه ميليشيا مقتدى الصدر في العراق.

الإدارة لم تعد مهتمة بمراعاة لبنان وأخذ الحساسيات الداخلية اللبنانية في عين الاعتبار. حصل ذلك بعدما زال الخط الوهمي أو غير الوهمي، الذي كان يفصل بين "حزب الله" ومؤسسات الدولة اللبنانية في مقدمتها رئاسة الجمهورية والحكومة. العامل الثاني هو العامل العربي. لا يستطيع لبنان طلب أي مساعدة عربية ما دام أهل الخليج على قناعة تامة بأنه قاعدة لـ "حزب الله". ليس لدى الحكومة الحالية ما تقنع به أي دولة خليجية تمتلك إمكانات مالية بأن لبنان ليس في المحور الإيراني. يكفي سماع خطاب ما لحسن نصرالله الأمين العام لـ "حزب الله" من أجل التأكد من ذلك، خصوصاً عندما يضع نصب عينيه مهاجمة دولة مثل المملكة العربية السعودية لم تقدم سوى الخير للبنان. وارد أن تنال الحكومة ثقة مجلس النواب لكنها لن تنال ثقة اللبنانيين

عضو في الحكومة يمتلك حداً أدنى من العلاقات الجيدة مع أطراف خارجية تؤثر إيجاباً على الوضع اللبناني. إضافة إلى ذلك، ليس في الحكومة من يستطيع الاعتراف بأن لغة البيان الوزاري هي لغة خشبية عفا عليها الزمن في وقت هناك عوامل لا يمكن تجاهلها. العامل الأول أن إدارة دونالد ترامب في حال حرب مع إيران. سلاحها في هذه الحرب، التي تستهدف أيضاً أدوات إيران وأذرعها مثل "حزب الله"، هو العقوبات. انهكت هذه العقوبات "الجمهورية الإسلامية" التي يتبين كل يوم أنها ليست سوى نمر من ورق يمتلك دهاء سمح له بالتأذي على الإدارات الأميركية المتلاحقة منذ العام 1979. هناك حالياً إدارة مختلفة تعرف تماماً ما هي إيران وتعرف في الوقت ذاته ما هو "حزب الله". فوق ذلك، إن هذه

مؤتمر "سيبر" الذي انعقد في باريس في نيسان - أبريل 2018؟ رصد "سيبر"، الذي يعني إصلاحات معيئة وشفافية مطلقة وشراكة بين القطاعين العام والخاص، نحو أحد عشر مليار دولار للبنان لتنفيذ مشاريع محددة. لن يستفيد لبنان من هذا المبلغ بعدما وضع "حزب الله" وأدواته المسيحية وغير المسيحية كل العراقيل الممكنة أمام حكومة سعد الحريري كي لا تكون هناك أي إصلاحات في أي حقل من الحقول أو مكان من الأمكنة كالمطار أو المرفأ، على سبيل المثال وليس الحصر. الأهم من ذلك كله، أن حكومة حسان دياب والذين شكلوها لا يدركون أن مشكلة لبنان سياسية أولاً وأن ليس في هذه الحكومة من هو قادر على التحدث إلى العرب أو الأوروبيين أو الأميركيين. يعود ذلك إلى غياب أي

بشكل سنوي؟ لا يمكن إيجاد حل لمشكلة مثل الكهرباء لدى استبعاد شركة مثل "سيمنس" سبق أن عرضت خدماتها على اللبنانيين. هذه الشركة الألمانية أثبتت أنها قادرة على إيجاد مخرج. من لديه أدنى شك في قدراتها وخبراتها يمكن إحالته إلى التجربة المصرية حيث نجحت "سيمنس" في جعل بلد من مئة مليون نسمة ينسى، خلال فترة قصيرة، مشكلة اسمها الكهرباء.

ثمة فارق بين حكومة تمتلك فريق عمل متجانس تضم بالفعل اختصاصيين يستطيعون التعاطي مع مشاكل معيئة وحكومة موظفين عند سياسيين. ولكن ما العمل في بلد صار فيه شخص مثل النائب إبراهيم كنعان (عوني) يتحدث في السياسة والاقتصاد رافعا صوته في وجه نائب سابق محترم وفاضل ومهذب مثل روبري فاضل يتكلم لغة الأرقام والمنطق؟ ألا يدعو مشهد من هذا النوع إلى الترحم على ما بقي من قيم مرتبطة بالسلوك الحضاري بحذو الأديني في لبنان؟

حسناً، لنضع مشكلة الكهرباء جانبا. ما الذي لدى الحكومة نقوله للمودعين الذين حجزت المصارف اللبنانية أموالهم؟ كيف لهذه الحكومة أن تتحدث عن حلول في أي مجال كان إذا لم يكن لديها جواب مقنع عن وضع أموال اللبنانيين. هناك ما يزيد على نصف مليون حساب في المصارف اللبنانية. بكلام أوضح، إن كل لبناني تقريباً، من أي طائفة أو مذهب معني بأزمة السيولة النقدية. فوق ذلك كله، ما الذي يعنيه توقف التحويلات إلى خارج لبنان؟ كيف للشركات اللبنانية متابعة نشاطها؟ عندما تسرب الحكومة الجديدة أنها ستحافظ على مصالح ذوي الدخل المحدود، فإن ذلك يعني أنها ستسبب أبناء الطبقة المتوسطة وبأموالهم. هل من يمتلك جرة القول لحسان دياب، الذي يعتبر نفسه أحد جهابذة العلم والمعرفة، أن إفقار الأغنياء لا يفيد الفقراء وأن نظريات "حزب الله" وما شابهه التي تركز على المس بالمصارف هي الطريق الأقرب إلى الكارثة وإلى تكريس حال الانهيار التي وصل إليها لبنان؟

هناك أسئلة منطقية كثيرة لا أجوبة لدى الحكومة عنها. أسئلة من نوع من يقوم بالإصلاحات المطلوبة من أجل تنفيذ الشروط التي فرضها

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

هناك ثقة مفقودة بين الشعب اللبناني وحكومة حسان دياب. لا يعود ذلك إلى كون البيان الوزاري لا يعنى المواطن من قريب أو بعيد فحسب، بل لأن "حكومة حزب الله" في عهد حزب الله تستورد أيضاً حلولاً، جرت في إيران ويجري تجربتها في العراق، من أجل إسكات الناس. لا يمكن إسكات الناس بواسطة كلام معسول لا ترجمة له على أرض الواقع ترافقه تهديدات مطبوعة باللجوء إلى تدابير أمنية لمنع أي تحرك شعبي في بلد لا تقدم فيه الحكومة أي جواب مقنع عن أي سؤال منطقي. المعنى بالأسئلة المنطقية لماذا لا تريد الحكومة حل مشكلة الكهرباء عن طريق اللجوء إلى شركات معترف بها عالمياً ذات خبرة طويلة في هذا الشأن؟

حكومة حسان دياب والذين شكلوها لا يدركون أن مشكلة لبنان سياسية أولاً وأن ليس في هذه الحكومة من هو قادر على التحدث إلى العرب أو الأوروبيين أو الأميركيين. يعود ذلك إلى غياب أي عضو في الحكومة يمتلك حداً أدنى من العلاقات الجيدة مع أطراف خارجية تؤثر إيجاباً على الوضع اللبناني

ليس سراً أن مشكلة الكهرباء التي يتولى معالجتها "التيار الوطني الحر"، أي حزب رئيس الجمهورية وضمه جبران باسيل تتفاقم منذ أحد عشر عاماً. أي منذ صارت وزارة الطاقة في عهد العونيين. كيف يمكن لطرف لا يهيمه سوى بقاء البواخر التركية في البحر قبالة الشاطئ اللبناني أن يجد حلولاً لمشكلة الكهرباء التي تتسبب بعجز كبير في الموازنة وتزيد قيمة الدين العام

## مجلس وزراء لبنان يناور بالمطالب لامتنصاص غضب الحراك

## تغيير اسم الحكومة من حكومة الإنقاذ إلى حكومة مواجهة التحديات

وتسرب الحكومة الجديدة معطيات عن تحسين الأجواء الدولية حيالها، ولاسيما من خلال زيارات السفراء وممثلي المنظمات الدولية إلى القصر الجمهوري والسرايا الحكومية. بيد أن المصادر الحكومية ما زالت تعترف بعدم وجود إشارات إيجابية حتى الآن من المحيط العربي وأن الأمر ما زال يحتاج إلى المزيد من الجهود.

واستمر الجدل محتدماً حول كيفية التعامل مع مسألة سداد سندات اليوروبوند التي يبدأ استحقاقها في مارس المقبل. وعلم أن اجتماعات مكثفة ستجري على المستوى الحكومي، ولاسيما وزارة المالية، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجمعية المصارف، إضافة إلى مداولات مع الخارج لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن. وكانت معلومات صحافية قد كشفت أن لقاء دياب مع سفراء المجموعة الأوروبية ناقش سبل تسريع دول المجموعة لدعم لبنان قصد تجاوز الصعوبات والمشاكل المالية والاقتصادية التي يواجهها من خلال تنفيذ قرارات مؤتمر سيبر وغيرها. وقالت المعلومات إن السفراء طرحوا أسئلة وصفت بالمرحجة على دياب في ما يتعلق بغيباب خطة ترسيم إجراءات إصلاحية فعلية في كافة مؤسسات الدولة ولاسيما منها في قطاع الكهرباء الذي بات يستنزف أموال الطائفة من خزينة الدولة. غير أن مصادر حكومية قالت إن موقف لبنان والحكومة سيتحسن بعد نيل الحكومة الثقة بحيث سيكون بإمكانها أن تتحلّى بالمصادقة في مفاوضات مع المؤسسات الدولية وعواصم الخارج.

وبينت المصادر أن خطوات الإصلاح والإنقاذ تقوم على خطط جديدة وضعتها الوزراء وتستند إلى مشاريع سيبر وماكينزي والمشاريع الممولة من الدول الصديقة، وهي محددة كما بات معلوماً بمهمل زمنية تمتد من مئة يوم إلى سنة وصولاً إلى ثلاث سنوات.

ولا تحظى "خطة باسيل" للكهرباء التي عملت وفقها وزيرة الطاقة السابقة ندى بستاني بإجماع سياسي داخلي. ونقل عن رئيس مجلس النواب نبيه بري مؤخراً انتقاده لها. وفيما ناقش مجلس الوزراء تويب الخطة والأولويات، لكن الرئيس دياب تدخل لحسم النقاش مؤكداً، أن كل الأمور قابلة للبحث في ما بعد عند التنفيذ. ومن المتوقع أن يكون موضوع الكهرباء مناسبة لنشأ الهجوم على

تسابق الحكومة اللبنانية برئاسة الشعبي الراض لها بإعلانها تبني مطالب الحراك وخاصة الاقتصادية منها، المتمثلة بشكل أساسي بقطاع الكهرباء وعودة النازحين، ملحة في الوقت ذاته إلى نوع من المقبولية الدولية رغم الجمود في العلاقة مع المحيط العربي، غير أن محاولات الاستمالة التي تبديها حكومة لبنان الجديدة تجاه القوى والشوارع المعارض لها لم تجد صدى لحد اللحظة.

بيروت - تتجه الأنظار نحو مجلس النواب اللبناني يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين لمناقشة البيان الوزاري للحكومة الجديدة برئاسة حسان دياب والذي على أساسه تنال الثقة. وكان مجلس الوزراء قد أقر البيان الوزاري بالإجماع بصيغته النهائية بعد إدخال تعديلات طفيفة تتعلق ببند خطة الكهرباء وعودة النازحين السوريين بناء على طلب من الرئيس ميشال عون.

الاربعاء، والتوتر الطائفي والمناطقي الذي تلا تعدي مرافقي النائب عن التيار الوطني الحر زياد أسود على محتجين حاولوا طرده من مطعم في ساحل كسروان، وانتشار فيديو عن الاعتداء على أحد الناشطين من طرابلس واستهجان قدومه إلى كسروان، ما أثار ذكارة الحرب الأهلية السوداء.

وقال مراقبون إن الانطباع ما زال سلبياً حيال ما تسرب عن البيان الوزاري، ولاسيما لجهة تبني الخطة السابقة للكهرباء المعروفة بـ "خطة باسيل"، على الرغم من الاعتراضات الداخلية المتصاعدة ضدها وورود انتقادات خارجية تعتبرها باباً للهدر والفساد. جرى تغيير اسم الحكومة من "حكومة الإنقاذ" إلى "حكومة مواجهة التحديات". وأدخلت تعديلات غير جوهرية على البيان الوزاري، واحتل الموضوع الاقتصادي الحيز الأكبر منه. وتوجهت الحكومة في بيانها إلى الحراك من خلال أفكار تحاكي مطالبه. وذكرت المصادر أن البيان احتفظ بالفقرات المتعلقة بمكافحة الفساد وخطة ماكينزي ومقررات مؤتمر سيبر والإصلاحات الاقتصادية والمشاريع الممولة من الدول ومكافحة النهب الضريبي وضبط الدين العام وتعزيز أجهزة الرقابة.

الحكومة الجديدة تسرب معطيات عن تحسين الأجواء الدولية حيالها، رغم عدم وجود إشارات إيجابية حتى الآن من المحيط العربي



أزمة متواصلة تبقى باب لبنان مفتوحاً على المجهول

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk